الأمم المتحدة

A/55/704–S/2000/1214

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
19 December 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البند ٤٦ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون

رسالة مؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق بهذه الرسالة نص البيان الذي أصدره صاحب السعادة السيد عبد الستار، وزير خارجية باكستان، بشأن العواقب الإنسانية الوخيمة المترتبة على القرار الذي من المرجح أن يعتمده مجلس الأمن بالأمم المتحدة اليوم بشأن فرض عقوبات إضافية على أفغانستان.

وسأكون ممتنا إذا تكرمتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة والضميمة على أعضاء مجلس الأمن والجمعية العامة.

(توقيع) شمشاد أحمد

191200 191200 00-80630 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

بيان من وزير الخارجية
بشأن العقوبات المقترح فرضها في مجلس الأمن على أفغانستان
(١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠)

إن المأساة الإنسانية التي تتابع فصولها في أفغانستان تنذر بالتفاقم من جراء العقوبات التي قد تفرضها الأمم المتحدة بناء على الاقتراح المقدم من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي إلى مجلس الأمن. فالملايين من أبناء أفغانستان الأبرياء ممن يعانون بالفعل من مجاعة بسبب الجفاف الذي طال أمده سيتعرضون للموت جوعا إذا قامت وكالات المساعدة التابعة للأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة غير الحكومية بسحب موظفيها من أفغانستان، للتحذير من أن العقوبات ستجعل من مهمتهم مسألة صعبة إن لم تكن مستحيلة.

وعلى النقيض من تأكيدات مقدمي مشروع القرار، فإن وكالات المساعدة ومنظمات الغوث المحايدة التي تعمل داخل أفغانستان توافقت آراؤها على أن المساعدات الإضافية ستزيد من تفاقم الأزمة الإنسانية، وأن مليون شخص سيتعرضون لخطر الموت جوعا تحت وطأة الشتاء الأفغاني القارس وبفعل قسوة أحوال المعيشة في ظل الجفاف الذي لم يسبق له مثيل من قبل.

إن عوامل الانهيار التي بدأت تدب في شبكة الأمان الدولية في أفغانستان تضطر السكان الأبرياء إلى النزوح من ديارهم والهجرة. فعلى مدار فترة الـ ٢٣ يوما السابقة على ١٤ كانون الأول/ديسمبر، دخل ١٧٧ ٣٢ لاجئا أفغانيا باكستان. وتشير التقارير اليومية إلى اشتداد موجات التدفق. وإلى جانب إفساد المفاوضات التي تجري تحت رعاية الأمم المتحدة بين الأطراف الأفغانية والتي أنعشت الآمال في إحلال السلام، فإن من شأن العقوبات الإضافية التي يدعو إليها مشروع القرار أن تفجر أزمة إنسانية شبيهة بتلك التي أعقبت التدخل السوفياتي في أفغانستان.

فالشعب الأفغاني لم يبرأ بعد من عواقب العمليات العسكرية الغاشمة التي قامت بها الجحافل السوفياتية في أفغانستان فيما بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٩ والتي أسفرت عن مصرع مليون أفغاني وأجبرت خمسة ملايين آخرين على الفرار وخربت البنية التحتية، ومازالت آثار تلك العمليات تزعزع الاستقرار في المنطقة.

فثُلثا اللاجئين الأفغان الذين دخلوا باكستان في الثمانينات، والذين يقدر عددهم بـ ٣,٥ ملايين لاجئ، ما زالوا يعيشون بمنأى عن وطنهم في باكستان. وما من بلد آخر في العالم يحمل على عاتقه عبئا بهذا الثقل الذي اعتصر موارد باكستان حتى باتت عاجزة عن تحمل ثقله المتزايد.

وما لم يبذل جهد دولي كبير لتوفير المساعدات الإنسانية للأفغان بحيث تتأسس شبكة أمان تقيهم غائلة الجوع، فسيشهد العالم مأساة من أفدح المآسي الإنسانية في عصرنا. وعلى المطالبين بفرض تلك العقوبات، التي سترغم الملايين على الهجرة من ديارهم أو توردهم مورد التهلكة، أن يتحملوا التبعة أمام محكمة التاريخ عن هذه الكارثة التي يمكن تحاشيها.

إن باكستان، مع امتثالها للعقوبات التي سبق أن فرضها مجلس الأمن بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، نبهت المجتمع الدولي إلى عواقبها الخطيرة على الشعب الأفغاني. وقد أثبتت تقارير العديد من الوكالات الإنسانية الدولية صحة مخاوفنا، حيث أوضحت أن هذه العقوبات قد عرقلت النشاط الاقتصادي في أفغانستان. وستضاعف العقوبات الجديدة من بؤس الشعب الأفغاني.